الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

آفاق البلد

النزاعات الإقليمية وأزمة العراق السياسية

لطفي حاتم

الجامعة العربية

١

تمر العلاقات الدولية بحزمة من التغيرات الحاملة لقدر من الانفراج بعد توتر السياسة الدولية التي أوصلتها الإدارة الأمريكية السابقة الى طريق الأزمات الدولية ، وبسبب ترابط السياسة الدولية والمشاكل الدولية فان ملامح الانفراج الدولي انعكست بدورها على أزمات منطقتنا العربية.

لغرض متابعة تلك التغيرات وتحليل ركائزها وتأثيراتها على تطور العلاقات الدولية والإقليمية لابد لنا من ملاحقتها وحصرها بالمؤشرات التالية: .

المؤشر الأول: . أدت سياسة الغطرسة التي انتهجتها الإدارة الجمهورية الى فشل أيديولوجية المحافظين الجدد المتمثلة بالضربات الاجهاضية، التدخل في الشؤون الداخلية، إسقاط الأنظمة السياسية ـ وما نتج عنها من مآزق دولية وتوترات سياسية.

المؤشر الثاني ـ استبدال نهج الهيمنة الأمريكية المرتكزة على التداخلات الدولية وتأجيج النزاعات الإقليمية بتفاهمات بين المراكز الرأسمالية والدول الإقليمية الناهضة على أساس توازن المصالح الدولية / الإقليمية.

المؤشر الثالث: .استبدال سياسة التوتر والحروب بدبلوماسية الحوار والتدرج بالعقوبات الاقتصادية / السياسية والتلويح بالقوة بدل استخدامها .

المؤشر الرابع ـ أفضت الأزمة الاقتصادية العالمية الى سعي الولايات المتحدة لإيجاد تفاهمات دولية بهدف الخروج من تلك الأزمة انطلاقا من إعادة دور الدولة الاقتصادي / الخدمي وما ينتجه ذلك من تطوير شبكة الضمانات الاجتماعية.

المؤشر الخامس ـ تخفيف التنافس بين المراكز الرأسمالية القديمة منها والناهضة انطلاقا من موضوعة توازن المصالح الوطنية بين الدول الرأسمالية.

إن التبدلات المشار إليها استندت إلى تصفية مخلفات الحرب الباردة والانتقال الى مرحلة التعاون الدولي المنبثق من وحدة العالم الرأسمالي المرتكز على وحدة الشركات الاحتكارية. بمعنى أن العلاقات الدولية تسير نحو التوافق بين كتلها الأساسية رغم أن المنافسة الرأسمالية تتمثل بين التكتلات الاقتصادية الدولية.

لقد انعكست تطورات السياسة الدولية على بنية النزاعات الإقليمية والتي تتجلى بكثرة من الميول العامة نحاول إيجازها بالمفاصل التالية:.

المفصل الأول: . استبدال استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية المسماة بالدرع الصاروخي (الموجه ضد إيران) باستراتيجية أخرى تشارك فيها روسيا الاتحادية والتي باتت اقرب الى التعاون مع حلف الناتو .

المفصل الثاني: اعتماد الولايات نهجا (متعاطفاً) مع القضية الفلسطينية تمثل بعدم الاعتراف بشرعية الاستيطان الامر الذي أدى الى (تعكر) العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة رغم أن الأخيرة أكدت التزامها الاستراتيجي في حماية إسرائيل عبر مناورات عسكرية. (١)

المفصل الثالث: . مصالحة الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم الإسلامي بعد التخلي عن النزعة الدينية في معالجة القضايا الدولية .

المفصل الرابع: . محاولة حل الملف الإيراني بالطرق الدبلوماسية وإيجاد حلول واقعية تضمن حق الدول في امتلاك الطاقة النووية السلمية .

إن التطورات السياسية الدولية تقودنا الى استنتاج مفاده أن التفاهم بين المراكز الرأسمالية على استقرار العلاقات الدولية ينطلق من الاعتراف الدولي بدور المراكز الإقليمية في معالجة الأزمات الدولية استناداً الى التعاون المشترك .

إن مرونة السياسة الأمريكية أنتجت كثرة من التطورات في الشرق الأوسط منها تعثر الدبلوماسية الإسرائيلية بعد إعلانها دولة يهودية(٢) ومنها تطور العلاقات السياسية الاقتصادية / السياسية بين تركيا وسوريا وما نتج عن ذلك من قيام البلدين بمناورات عسكرية مشتركة ومنها تطور العلاقات بين تركيا وإيران(٣)

٢

استناداً الى تلك التغيرات لابد لنا من استعراض تطورات الأمن الإقليمي بادئين بتدقيق مفهوم الأمن العربي الذي بات مفهوماً فارغاً من مضامينه الفعلية معتمدين بذلك على أسباب كثيرة منها : .

ـ غياب الاستراتيجية العربية المتصدية للتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية.(٤)

ـ غياب الاستقرار السياسي / الاجتماعي بسبب احتكار السلطة وغياب الديمقراطية .

ـ كثرة التحالفات العربية مع المراكز الدولية الذي أفضى الى نتيجتين خطرتين على الأمن الإقليمي والعربي أحداهما محاولة بناء تكتل عربي نفطي تابع للشركات الدولية الاحتكارية وما يعنيه ذلك من بناء تكتل قطري على قاعدة التبعية والإلحاق. وثانيهما سلخ الدول العربية الغنية عن مثيلاتها الفقيرة وما ينتج عن ذلك من تعثر بناء الأمن الإقليمي المستند الى مصالح دوله الوطنية.

على أساس تلك المخاطر والانقسامات يواجهنا السؤال التالي : ما هي طبيعة المراكز الإقليمية الناهضة ؟ وما هي اتجاهات تطور مصالحها الوطنية ؟ . وأخيرا ما هي ملامح اصطفافاتها الإقليمية ؟

قبل الاحاطة بمضامين الأسئلة المثارة يتعين علينا تفكيك مفهوم المركز الإقليمي وتحديد ماهية ركائزه الأساسية، وبهذا السياق يمكننا القول أن طبيعة المركز الإقليمي تتحدد بكثرة من القوى والعوامل المترابطة التي تجعله مؤثراً بمسار السياسة الإقليمية والتي يمكن إيجازها بالعوامل التالية: .

العامل الأول: . القوة الاقتصادية للبلد وما تتضمنه من ثروات طبيعية فضلا عن درجة تطور تنميته البشرية التي تؤهله لخوض المنافسة الإقليمية والدولية على أساس صيانة مصالحه الوطنية.

العامل الثاني: . القوة العسكرية والاستراتيجية المنبثقة عنها وبالتحديد الدفاعية منها التي تشكل رادعاً لمطامع القوى الإقليمية والدولية.

العامل الثالث: .استقرار نظامه السياسي وتماسك تشكيلته الاجتماعية وتوازن مصالحها الوطنية.

العامل الرابع: . موقعه الجغرافي وتأثيراته الاقتصادية، السياسية والثقافية على جواره الإقليمي.

إن محددات المركز المشار إليها تترابط وسمات أخرى تتفرد بها المراكز الإقليمية في الشرق الأوسط نجدها في : ـ

١: . روح التوسع والهيمنة لدى المراكز الإقليمية الهادفة الى التمدد الجغرافي / الاقتصادي / السياسي.

٢: .سيادة النزعة المذهبية في النزاعات الإقليمية وما نتج عن ذلك من نزاع حاد بين المراكز الإقليمية من خلال تشابك المنظمات الإرهابية الأصولية مع الأجهزة والاستخباراتية . (٥)

بعد استعراضنا مساند المركز الإقليمي والسمات العامة لتوجهات السياسة الإقليمية يواجهنا السؤال التالي: ما هي طبيعة المشاكل الأساسية التي تواجه الأمن الإقليمي ؟ . وما هي انعكاسات تلك المشاكل على السياسية الرسمية لدول المنطقة ؟.

لإضفاء شرعية ملموسة على الأسئلة المثارة لابد لنا من تعيين مقوضات الأمن الإقليمي والتي يمكن إيجازها بالقضايا التالية: ـ

أولا: وجود قضايا قومية شائكة بسبب التنوع العرقي والمذهبي في دول المنطقة .

ثانيا: .سيادة الأيديولوجية المذهبية واستخدامها في السياسية العامة للمراكز الإقليمية.

ثالثاً: . الأزمة الديمقراطية العامة المحيطة بالأنظمة والتشكيلات الاجتماعية لأغلب دول المنطقة.

إن تداخل وتشابك القضايا القومية والمذهبية والسياسية أفرزت اصطفافات إقليمية جديدة اشترطها توجهان أساسيان الأول منهما التوجه الاقتصادي وذلك بسبب التبادل التجاري بين دول المنطقة، والثاني منهما التوجه الأيديولوجي ، وبهذا السياق أنتجت السياسة الرسمية لدول المنطقة كثرة من المحاور منها: .

ـ تعاون سوري / إيراني مرتكز على مبررات قومية / إسلامية يحاول الحد من سياسة إسرائيل التوسعية.

ـ تمدد اقتصادي تركي في البلدان العربية الإسلامية ـ العراق ، سوريا ـ

ـ تفاهم تركي / إيراني / سوري حول مشاكل مشتركة منها القضية الكردية والنزاع السوري . الإسرائيلي ، وما يحمله ذلك من تسويات تاريخية مع إسرائيل برعاية تركية.

إن التفاهمات الإقليمية المرتكزة على المصالح المشتركة بين الدول الإقليمية تواجهها محاور أخرى يمكن إيجازها بالتالي: .

ـ تحالف استراتيجي أمريكي إسرائيلي ينطلق من مشروع الشرق الأوسط رغم تراجعه في الأونة الأخيرة.

ـ حماية أمريكية / أوروبية تستند إلى معاهدات اقتصادية / عسكرية /أمنية لأغلب الدول العربية.

إن المحاور والاستراتيجيات العسكرية المشتركة بين الدول الإقليمية وبينها والخارج أنتجت كثرة من الإشكالات الإقليمية والدولية أهمها: .

أولاً : . تراجع النزاع العربي الإسرائيلي بعد اعتبار إيران ونظامها المذهبي خطرا استراتيجياً على الدول العربية.

ثانياً: . اعتبار بعض الدول العربية فلسطين ، لبنان ، اليمن ، العراق ساحة فعلية للنزاعات الدولية / الإقليمية.

٣

إن تشابكات السياسة الإقليمية / الدولية والاصطفافات الناتجة عنها تطرح علينا السؤال التالي: كيف تنعكس تلك التداخلات على النزاعات الوطنية في العراق ؟ . وما هي تأثيراتها على مستقبل العراق السياسي ؟ .

لغرض الاحاطة بمضامين الأسئلة المثارة لابد لنا من تدقيق أشكال النزاعات الجارية في العراق والتي أراها في شكلين رئيسين : .

أ: ـ الشكل الأيديولوجي المتمثل بتياري الإسلام السياسي والمذهبي.

ب: ـ الشكل الاقتصادي / السياسي النابع من محاولة إلحاق العراق بالسوق العالمية استناداً الى الهيمنة الأمريكية وتناقض ذلك مع سعي المراكز الإقليمية للمشاركة بالسوق العراقية.

إن أشكال النزاعات الأيديولوجية والاقتصادية تخوضها أطراف دولية تتجاوب معها قوى ومؤسسات سياسية عراقية.

على أساس ذلك التحديد دعونا نتوقف عند النزاعات السياسية العراقية وفحص الأشكال المتحكمة فيها عبر موضوعات عامة.

الموضوعة الأولى: . تحكم الشكل الأيدلوجي في النزاعات السياسية لتشكيلة العراق الإجتماعية جعل السلطة السياسية هدفا رئيسياً لنشاط القوى السياسية.

الموضوعة الثانية: . . تحكم العامل الإيديولوجي في منظومة العراق السياسية ـ السلطة ، الأحزاب السياسية ـ أضعف الروح الديمقراطية المنبثقة من مصالح العراق الأساسية .

الموضوعة الثالثة: .ترابط النزاعات الأيديولوجية والنزاعات الإقليمية الامر الذي أنتج ثلاثة مشاريع سياسية تتحكم في توجهات العراق المستقبلية: .

١: .مشروع اقتسام السلطة السياسية على أسس مذهبية.

إن مشروع اقتسام السلطة المتجسد في الممارسة السياسية لأحزاب الشرعية الانتخابية يحظى برعاية دولية / إقليمية لكثرة من الأسباب منها . ضبط النزاعات الإقليمية / الدولية على قاعدة توازن المصالح، ومنها ربط تشكيلة العراق السياسية بالحماية الخارجية ومنها استمرار تدخل القوى الدولية والإقليمية في مسار تطور العراق الاقتصادي / السياسي.

٢: .مشروع تسلّم السلطة واحتكارها.

تسعى الى السلطة قوى مذهبية أصولية وأخرى قومية معتمدة على أساليب سياسية وأخرى عنفية وتمثل مؤسسات وأجهزة الدولة الديكتاتورية المنهارة المتحالفة مع تيار الإسلام المذهبي حاملا أساسيا لهذا المشروع.

إن غياب المشروع الديمقراطي لدى القوى القومية المناهضة للعملية السياسية واعتمادها العنف المنفلت فضلا عن تحالفها مع الإسلام السلفي جعلت نشاطها السياسي / العنفي عاملا من عوامل تعطيل المصالحة الوطنية المرتكزة على الديمقراطية وتوازن المصالح السياسية / الاقتصادية لقوى التشكيلة العراقية. (٦)

٣: .مشروع الدولة الوطنية / الديمقراطية

تسعى لتحقيق هذا المشروع تيارات أساسية منها ليبرالية، ديمقراطية، يسارية وأخرى قومية. ورغم كثرة المنادين بهذا المشروع وآفاقه المستقبلية الواعدة إلاّ أن ضعف قاعدته الاجتماعية فضلا عن تعارض بعض فصائله مع مصالح القوى الإقليمية والدولية تجعل منه مشروعا محاصراً في الظروف التاريخية الملموسة.

إن تنازع المشاريع الوطنية الهادفة الى بناء الدولة العراقية ونظامها السياسي والمترابطة مع تناقضات المصالح الدولية والإقليمية تتمثل بكثرة من الخلافات الوطنية الشائكة والتي يمكن حصرها بالقضايا التالية: .

ـ الديمقراطية وبناء الدولة العراقية.

ـ التواجد الأجنبي وقضايا السيادة الوطنية.

ـ المصالحة الوطنية والتدخلات الأجنبية.

إزاء كثرة الخلافات الوطنية و تعارض المشاريع العراقية وترابطاتها الدولية والإقليمية يواجهنا السؤال التالي: ما هي السبل القادرة على إيجاد حلول وطنية تضمن مصالح الكتل السياسية المتعارضة ؟ . وما هي آليات تحقيق الأمن السياسي والاجتماعي للعراقيين.

إن الإجابة على تلك الأسئلة (الحارقة) تتطلب قدراً من المسؤولية السياسية والأخلاقية إزاء محنة البلد وأزماته السياسية والتي أراها تتمثل بقضيتين أساسيتين: .

ـ القضية الأولى التخلي عن العقلية الإيديولوجية واستبدالها بعقلية سياسية واقعية تنطلق من بناء سلطة عراقية تنبثق من المصالح المشتركة للقوى السياسية المتنازعة على حكم البلاد.

القضية الثانية: . يشترط التخلي عن العقل الأيديولوجي وشعاراته السياسية الانتقال الى تمثل مصالح العراق الوطنية بعيداً عن لغة العنف والولاءات الخارجية .

الهوامش

١: . أجرت الولايات المتحدة وإسرائيل مناورات عسكرية ضخمة في الثاني والعشرين من تشرين الأول ٢٠٠٩ ولمدة أسبوعين . وبهذا السياق أشارت التقارير والتصريحات الأخيرة الى إن الولايات المتحدة الأمريكية خففت من لهجتها إزاء الاستيطان.

٢: . تمثلت الانتكاسة الدبلوماسية لإسرائيل بجمل من المؤشرات منها : .

ـ انتهاك إسرائيل للقانون الدولي الإنساني والذي تضمنه تقرير القاضي الدولي كلادستون الى مجلس حقوق الإنسان.

ـ إلغاء تركيا للمناورات العسكرية مع إسرائيل في تشرين أول من عام ٢٠٠٩ .

ـ تفجير إسرائيل لمراصد استخباراتية في الجنوب اللبناني في ١٩ تشرين الأول بعد افتضاح أمرها.

ـ انقسام اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية الى حركتين أساسيتين تبعاً للموقف من الدولة الفلسطينية منظمة ايباك اليمينية والأخرى (جبه ستريت)، التي ضمت في صفوفها تنظيمات ليبرالية ويسارية من اليهود الأميركيين.

٣: . ـ عززت زيارة اردوغان الى إيران في ٢٧ تشرين الأول العلاقات بين البلدين خاصة بعد إعلان تركيا حق إيران بحيازة القدرات النووية السلمية.

٤: . خشية التوسع الإيراني قامت دولة الإمارات ببناء قاعدة عسكرية فرنسية مشتركة وبهذا السياق عقدت الكويت اتفاقية عسكرية مع فرنسا.

٥: . تقوم الأجهزة الأمنية للدول المذهبية برعاية وتمويل وإيواء المنظمات الإرهابية والمعارضة السياسية وبهذا المعنى فإن التشابك بين الأجهزة المخابراتية والمنظمات الإرهابية ما زال شكلاً أساسياً من أشكال النزاع الدائر في منطقة الشرق الأوسط.

٦: . أنظر الى إعلان عزت الدوري المتضمن تشكيل "جبهة الجهاد والتحرير والخلاص الوطني" وشعارها العسكري (النصر و التحرير الشامل للعراق). صحيفة إيلاف الالكترونية ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩

يوتوبيا

الوحدة بين طبيخ الصالونات السياسية والاستفتاء الشعبي

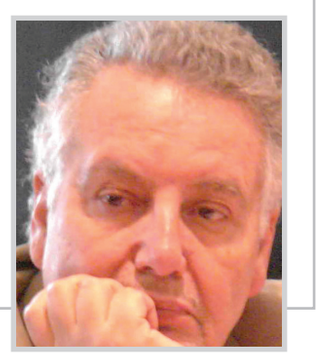

ينكر بعض المفكرين، من أن المثقفين العرب بشكل عام، كانوا من طلاب الوحدة. ويؤكدون، أن كثيرا من المثقفين العرب، كانوا غير مكترثين بأهمية الوحدة، بل هم كانوا عقبة في وجه الوحدة، ويستشهدون بصدام عبد الناصر مع المثقفين، في تجربة الوحدة المصرية- السورية. وكما قال السياسي اللبناني منح الصلح فإن "الشارع العربي كان إلى جانب الوحدة وليس المثقفين.. وأن الناصرية بحد ذاتها كانت حركة شعبية، والمثقفون لم يكونوا على علاقة جيدة معها."

شاكر النابلسي

وهنا يبرز سؤال: من هو الشارع العربي، الذي يُقْسَم إلى شعب عاقل ورعاع ثائرة عاطفية، تجري وراء مشاعرها أكثر من أن تستمع إلى عقلها، كما سبق وقال المفكر والمصلح الديني والسياسي المصري خالد محمد خالد في تفريقه بين "الشعب"، و"الرعاع"، في معرض تقويمه عهد عبد الناصر، وقوله، أن عبد الناصر كان شغوفاً برُعاعه العاطفية، لا بشعبه العقلاني.

(أنظر: شاكر النابلسي، "ثورة التراث.. دراسة في فكر خالد محمد خالد"، ص ٤٢٢). أما لماذا لم يكن المثقفون على علاقة جيدة مع الحركة الناصرية فلم يقل منح الصلح لنا السبب.

والسبب كما هو معروف تاريخياً أن الحركة الناصرية، قد صادرت الحريات السياسية والفكرية، وحجبت الديمقراطية، ووضعت المثقفين المعارضين من يمين ويسار في سجونها، وقتلت بعضهم.(أنظر: حسين مؤنس، "باشوات وسوبر باشوات". وأيضاً: شفيق مقار، "قتلُ مصر". وأنظر كذلك: خالد محمد خالد، "من يحرس الديمقراطية.. الجمهور أم الشعب؟") وكان خالد يعني بالجمهور الرعاع.

من هو الوحدوي؟

يعتبر بعض المفكرين القوميين كاللبناني نديم البيطار، أن الوحدوي هو "من يضع دولة الوحدة فوق وقبل كل شيء. يقيس بها كل عمل ثوري، كل خطوة ثورية، كل تحول، كل تكتيك ثوري. إنه لا يقيس أي شيء في ضوء مقاييس ثورية مجردة، بل بقدر ما يؤديه ذلك للدولة الواحدة، بدرجة الدفع الذي يحققه في هذا السبيل." ("من التجزئة إلى الوحدة"، ص٣٨٢).

طريق القوّة إلى الوحدة

وفي النصف الأول من القرن العشرين، طرح المفكرون العرب وسائل عديدة لتحقيق الوحدة العربية، منها وسائل عسكرية؛ أي أن تتم الوحدة تحت راية قائد عظيم، يُخضع الشعوب العربية - بحد السيف - للوحدة العربية بدافع من المطمح الشخصي، والحافز الديني، أو الحافز القومي، أو الحافز التوسعي، مع وجود أفراد ومؤسسات، تدعو إلى الوحدة بمختلف الوسائل الحربية، أو السياسية. وقد أيّد ساطع الحصري (شيخ الوحدة العربية الأكبر) الدور العسكري في تحقيق الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين.

استطلاعٌ دالٌ وبليغ

وفي عام ١٩٨٠ جرى استطلاعٌ علميٌ دالٌ وبليغ- لأول مرة - للرأي العام العربي في مسألة الوحدة بإشراف عالم الاجتماع سعد الدين إبراهيم، ووُجه السؤال التالي للذين شملهم هذا الاستطلاع:

على أي أساس ترغبون أو تفضلون إقامة الوحدة العربية؟

فكانت الإجابات التالية:

٣٦٪ يوافقون بشدة على قيام الوحدة على أساس عربي إسلامي.

٢٦ ٪ يوافقون على المشروع ذاته.

٣٣ ٪ يوافقون بشدة على قيام الوحدة على أساس عَلْماني.

٣٤ ٪ يوافقون على المشروع ذاته.

٤٤ ٪ يوافقون بشدة على التدرج في الوحدة (تنسيق، اتحاد فيدرالي، وحدة).

٣٨ ٪ يوافقون على المشروع ذاته.

٣٦ ٪ يرغبون في تحقيق الوحدة في أمد قصير (٥ سنوات).

٤١ ٪ يرغبون في تحقيقها في الأمد المتوسط (١٠ سنوات).

٢٣ ٪ يرغبون في تحقيقها في الأمد الطويل (٢٠ سنة).

وعلينا أن نلاحظ هنا، أن النسبتين الأولى والثانية جاءتا في شهر يناير/ كانون الثاني من عام ١٩٨٠، وهي الفترة التي سبقت اغتيال السادات في أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه. وهي كذلك الفترة التي شهدت صعود نجم الحركات الإسلامية/السياسية، وأدّت إلى مقتل السادات فيما بعد. ولو أُعيد هذا الاستطلاع في التسعينيات، وبعد أن قامت الجماعات الإسلامية المسلحة بما قامت به في مصر والجزائر واليمن وغيرها، من أعمال قتل انتحارية وإرهابية، لما حاز قيام الوحدة العربية على أساس إسلامي بهذه النسبة. (أنظر:سعد الدين إبراهيم، " اتجاهات الرأي العام العربي في مسألة الوحدة"، ص ١٣٦- ١٥٦).

نعم للاتحاد الفيدرالي فقط

وهذه الأرقام وغيرها من الأرقام الكاشفة، كان يجب أن نهتدي بها جميعاً عند النظر في موضوع الوحدة العربية، وعلى أي أساس يجب أن تقوم، سيما وأن أحد سيناريوهات الوحدة الواقعية، ومشهدها العقلاني المتجدد، في نهاية الثمانينيات (١٩٨٧-١٩٨٨) كان هو الاتحاد الفيدرالي الذي يكتفي بوجود سياسة خارجية واحدة، وجيش واحد، وعملة واحدة، ونظام تعليمي واحد. وهنا، لا بد من أن نلاحظ أيضاً، أنه لا يُشترط النظام التعليمي الواحد في الاتحاد الفيدرالي، بل إن الخصوصية والحرية والمرونة في أنظمة التعليم المختلفة في الولايات ضمن الاتحاد الفيدرالي مهمة، ومن مكملات الخصوصية لكل ولاية، سيما في حال الولايات العربية، التي تتميز عن بعضها في تركيبها الاجتماعي، الذي يتطلب في بعض الأحيان التركيز على التعليم الديني والمواد الدينية، كحال التعليم في الخليج العربي عموماً، والتركيز أكثر على المواد العلمية الخالصة، كما الحال في لبنان وتونس والأردن وغيرها.(أنظر: أسامة حرب، "مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي"، ص١٩٧) وتبنيه فكرة الاتحاد الفيدرالي، كمشهد للوحدة العربية، في نهاية الثمانينيات.

فهل تمّ الاهتداء بمثل هذه الأرقام وهذه النسب من قِبَل صُنّاع القرار الوحدوي في دروب الوحدة؟

الوحدة ضرورة وليست حتمية

هناك فريق من الباحثين ابتعدوا عن المفهوم الرومانسي للوحدة وهاجموا الرومانسيين من القائلين بحتمية الوحدة العربية وقالوا: "إن الوحدة العربية ليست كما يقول بعض الرومانسيين حتمية تاريخية، وإنما هي ضرورة حياتية وشرط للخروج من التخلف" (عصام نعمان، "ندوة الوحدة العربية.. المعوقات والممكنات"، ص ١٨٤- ١٨٥). ولكن تأكيد هؤلاء أن الوحدة العربية ضرورة وشرط للخروج من التخلف، ينفي حقيقة أكيدة وهي أن الوحدة العربية لا تتم في العصر الحديث - وإن كانت قد تمت في الماضي في الجزيرة العربية من خلال مشاريع ثلاثة ناجحة هي: وحدة نجد والحجاز في ١٩٣٢، ووحدة الإمارات العربية المتحدة في ١٩٧١، ووحدة اليمن الشمالي مع الجنوبي في ١٩٩٠ - إلا من خلال شعوب متقدمة ، تستطيع أن تستوعب وتدافع عن مشروع الوحدة بعقلها، ووعيها، وعلمها الذي يزيدها تقدماً على تقدمها. فالوحدة في منطق العصر الحديث، لا تتم بين متخلفين، وإنما بين شعوب متعلمة وواعية للشرط التاريخي. وهذا ما شهدناه أخيراً في الوحدة الأوروبية، أو الاتحاد الأوروبي.

الوحدة من منطلق توزيع الثروة

انطلق بعض الباحثين في الدعوة إلى الوحدة العربية من منطلق أنه لا يجوز أن تنحصر الثروة في منطقة واحدة من العالم العربي. وكأن هدف الوحدة العربية هو فقط الأخذ من الغني وإعطاء الفقير.

ومن الملاحظ، أنه كلما ازداد الباحثون العرب شططاً في هذه الدعوة، أصبح الغني العربي أكثر حذراً من مشاريع الوحدة، وأكثر نفوراً منها، وابتعاداً عنها، بعدما أيقن أن الوحدويين قادمون لأخذ ما لديه، ونزع ما بين يديه. وكما يقول المفكر الفلسطيني الراحل قسطنطين زريق " فبعد أن فاض المال سيلاً على بعض البلاد العربية، أخذ العرب يتمسكون بالمصالح العاجلة (الثروة)، وأصبحوا أكثر استعداداً للدفاع عن هذه المصالح ونسوا الغايات الآجلة (الوحدة) التي لا بُدَّ في سبيل بلوغها من التضحية بشيء من المصالح العاجلة."

دور النفط في الوحدة العربية

ومن هنا نرى، أن ظهور النفط في أجزاء من العالم العربي، كان عامل فُرقة، وليس سبباً للوحدة. وهكذا ينقلب الخير إلى شر، لدى الشعوب المتخلفة. فلا شكّ في أن إحدى المحصلات النهائية للوحدة العربية، هو تقسيم الثروات القومية، وغمر كل أفراد دولة الاتحاد بخيراتها، ولكن يجب أن لا يكون هذا التقسيم هدفاً استفزازياً مُعلناً ومشهوراً، كالسيف على رقاب الآخرين، على هذا النحو، سيما وأن الدول العربية الفقيرة التي تطالب بالوحدة مع الأغنياء العرب، لا شيء لديها يُغري على الوحدة معها، عسكرياً، أو علمياً، أو صناعياً، أو ثقافياً، أو سياسياً. ولا هي من تلك الدول الديمقراطية، التي يتمتع مواطنوها بالحرية والمساواة، لكي تكون نموذجاً يُحتذى من قبل الآخرين، وتغريهم للوحدة معها.

الوحدة طبيخ صالونات سياسية

وبذا، فإن ما كان يقال دائماً من أن درب الوحدة هو درب الديمقراطية، وأن الديمقراطية مطلوبة من حيث تأمين مشاركة الشعب في تجربة الوحدة ومشاركته في تصحيح مسيرة الوحدة، لا يعدو أن يكون طبيخ صالونات، وشعارات تُنسى أو تُتناسى في الممارسة العملية السياسية. وهذا ما حصل في عام ١٩٦٣ ، عندما تسلّم حزب البعث الحكم في سوريا، وبعد ذلك. وهو ما حصل في العراق أيضاً في المدة نفسها، وفي السبعينيات، وما بعدها.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net